الأمم المتحدة

E/CN.18/2009/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 February 2009
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الثامنة
نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل – ١ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

التمويل وغيره من وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

تقرير الأمين العام**

موجز

أقر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات ليس كافياً في الوقت الحاضر. ومن ثم، فإن التنفيذ الفعال للصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (صك الغابات)، الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ٢٠٠٧، يحتاج إلى تفكير جديد وقرارات جريئة بشأن تمويل الغابات وغيره من وسائل التنفيذ. ورغم أن معظم البلدان تعتمد على المصادر المحلية في تمويل أنشطة الإدارة المستدامة للغابات، فإن هناك، في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حاجة ماسة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك ثغرات خطيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية المقدمة من القطاع الخاص الخارجي إلى الغابات، سواء من الناحية الجغرافية أو المواضيعية. وبدون معالجة هذه الثغرات وتكريس وسائل وموارد محددة لصالح الإدارة المستدامة للغابات، ستواجه عدة بلدان نامية تحديات كبيرة في تنفيذ صك الغابات تنفيذاً فعالاً.

* E/CN.18/2009/1.

** تأخر إصدار هذا التقرير بسبب الحاجة إلى استكمال المعلومات.

100309 090309 09-24617 (A)

وينبني هذا التقرير على نتائج فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية التابع للمنتدى والمعني بإعداد مقترحات عن وضع آلية مالية عالمية طوعية/نهج تمويلي متعدد المصادر/إطار تمويلي للغابات والاستقصاء الذي أجراه لآراء الدول الأعضاء والأفرقة الرئيسية على سبيل المتابعة. ويوصي التقرير المنتدى بالنظر في تعزيز الهيكل المالي للغابات ببعض المكونات الملموسة.

ويقدم التقرير أيضاً نظرة عامة عن وسائل التنفيذ الأخرى والتوصيات بشأنها، وبخاصة بناء القدرات، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وزيادة الوعي، والتثقيف، وتقاسم المعلومات بشأن الغابات، التي تكتسي أهمية مماثلة في تنفيذ صك الغابات وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي.

المحتويات

الصفحة

موجز ١

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – تمويل الإدارة المستدامة للغابات ٤

ألف – معلومات أساسية ٤

باء – الهيكل الحالي لتمويل الغابات ٦

جيم – لبنات هيكل تمويل الإدارة المستدامة للغابات ٩

دال – الخاتمة والتوصيات بصدد التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات ١٧

ثالثا – وسائل أخرى لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات ٢٠

ألف – بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وزيادة الوعي والتثقيف وتبادل المعلومات بشأن الغابات ٢٠

باء – الخاتمة والتوصيات بشأن بناء القدرات، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وزيادة الوعي، والتثقيف، وتبادل المعلومات في مجال الغابات ٢٤

أولا – مقدمة

الولاية

١ – أُعد هذا التقرير تيسيراً للمناقشات بشأن البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٧/٢٠٠٧)، الذي تضمن بندين فرعيين هما: (أ) تطبيق وسائل التنفيذ، بما فيها الموارد المالية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا؛ (ب) اتخاذ قرار بشأن آلية مالية عالمية طوعية، نهج تمويلي متعدد المصادر، إطار تمويلي للغابات.

٢ – والجدير بالملاحظة أنه، وفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى، سيكون البند الفرعي (أ)، ''مسألة شاملة'' متكررة في كل دورة. وتدعو الولاية المحددة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٤٠ إلى أن ينظر المنتدى في آلية مالية عالمية طوعية/نهج تمويلي متعدد المصادر/إطار تمويلي للغابات بالنسبة لجميع أنواع الغابات وأن يتخذ قراراً بشأنها. ومن ثم أُعد التقرير في فرعين. يتضمن التقرير في فرعه الأول البند الفرعي ٦ (ب) التمويل في الجزء الأول، متبوعاً بالفرع الثاني الذي يتناول البند الفرعي ٦ (أ)، عناصر أخرى لوسائل التنفيذ (بناء القدرات، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وزيادة الوعي، والتثقيف، وتقاسم المعلومات).

٣ – والجدير بالذكر أيضاً أن كل عناصر وسائل التنفيذ المذكورة في برنامج العمل المتعدد السنوات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض. مثلاً، يؤدي نقل التكنولوجيا إلى بناء القدرات من حيث المعارف والمهارات والتثقيف والتدريب والمعلومات. وتمكن تعبئة الموارد المالية من تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتحدث تغييرات في المهارات المؤسسية والإدارية، والقدرة على الاستثمار في بناء القدرات (التدريب، وما إلى ذلك)، ونظم تقاسم المعلومات، والتثقيف والتدريب، وأنشطة زيادة الوعي. وبالمثل، تحقق زيادة الوعي زخماً يفضي إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، وتنفيذ أنشطة الدعوة، وتعبئة الموارد لأن الجمهور يطلب أنواعاً معينة من التدخلات.

ثانيا – تمويل الإدارة المستدامة للغابات

ألف – معلومات أساسية

٤ – كان تمويل الإدارة المستدامة للغابات مسألة حاسمة الأهمية في جميع مناقشات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وتظهر أهميته بوضوح من الهدف العالمي الرابع بشأن الغابات، الذي يركز بالتحديد على تمويل الإدارة المستدامة للغابات، بغية تحقيق الأهداف الثلاثة

الأخرى. وعلاوة على ذلك، يتضمن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٩ توجيهات إضافية وأوسع نطاقاً بشأن تعزيز إمكانات التمويل من كل المصادر، ويحث البلدان بالتحديد على تقييم واستعراض آليات التمويل الحالية، بما فيها، عند الاقتضاء، احتمال إقامة آلية تمويل عالمية طوعية كإسهام نحو تحقيق الأهداف العالمية وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. ويدعو أيضاً المجلس، بقراره ٢٠٠٦/٤٩، المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات[١] إلى اتخاذ مختلف الإجراءات الرامية إلى دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الحصول على تمويل وطني ودولي إضافي.

٥ - وتيسيراً لأعمال المنتدى في دورته الثامنة، وعملاً بأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٤٠، دُعي فريق خبراء مخصص مفتوح باب العضوية معني بإعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية/نهج تمويلي متعدد المصادر/إطار تمويلي للغابات ''فريق الخبراء الماليين'' إلى الاجتماع في فيينا، في الفترة، من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨[٢]. وبناء على طلب الأمانة العامة، قررت الشراكة التعاونية في مجال الغابات أن تشكل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ فريقاً استشارياً معنياً بالتمويل بغرض دعم الأعمال التحضيرية اللازمة لاجتماع فريق الخبراء المخصص. وأجرى الفريق الاستشاري تحليلين: (أ) تحديث لدليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات[٣] المتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات تمشياً مع الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (ب) تحليل للتدفقات والاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ صك الغابات[٤]، بما في ذلك تحديد الثغرات (يشار إليه أيضاً بعبارة ''عملية المسح'').

٦ - وقبل اجتماع فريق الخبراء الماليين، عُقدت بشأن الموضوع نفسه في الفترة، من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في باراماريبو، مبادرة برعاية البلدان شاركت في استضافتها حكومات سورينام وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. واستكشفت المبادرة، في جملة

(١) تتألف الشراكة التعاونية في مجال الغابات من ١٤ منظمة دولية: مركز البحوث الحرجية الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية؛ والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية؛ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وأمانة مرفق البيئة العالمية؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والمركز العالمي للحراجة الزراعية؛ والبنك الدولي؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

(٢) انظر E/CN.18/2009/11.

(٣) http://www.fao.org/forestry/cpf-sourcebook/en.

(٤) Simula "Financing flows And needs to implement the non-legally binding instrument on all types of forests" (انظر: http://www.un.org/esa/forests/pdf/aheg/finance/AGF_Financing_Study.pdf).

أمور، مفهوم ”النهج التمويلي المتعدد المصادر“ – وهو أحد الخيارات الواردة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٤٠، وغير ذلك من الفرص الناشئة، أساساً في مجال نظام تغير المناخ[٥].

٧ – وفيما يتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات، تقدم المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة لفريق الخبراء الماليين المعلومات ومسائل السياسات ذات الصلة[٦]. وتوفر عملية المسح، واستكمال دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات، الذي قام به الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، بيانات وتحليلات مفصلة عن التدفقات المالية الحالية وتوزيعها. ومن ثم، يُوصى بالرجوع إلى تلك الوثائق مقترنة بهذا التقرير.

باء – الهيكل الحالي لتمويل الغابات

٨ – إن تمويل الإدارة المستدامة للغابات غير كاف، لا سيما في العديد من البلدان النامية. فهناك حاجة إلى تمويل مدى واسع من أنشطة إدارة الغابات المتصلة بالإعلام والتخطيط وعمليات زراعة الغابات، فضلاً عن الجني المستدام والتجهيز والتسويق. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تمويل التثقيف، وإدارة الموارد البشرية، والبحوث وتطوير التكنولوجيا، وتنمية الأسواق، والتجهيز في المراحل النهائية، وتعزيز الأطر القانونية والأطر المتعلقة بالسياسات والمؤسسات وكذلك بناء القدرات، إلى جانب احتياجات أخرى.

٩ – ويمكن تصنيف مصادر تمويل الغابات تحديداً على أنها مصادر عامة وخاصة، ومصادر محلية ودولية (انظر الجدول – ١)، ومن ثم فإن هيكل تمويل الإدارة المستدامة للغابات يقوم على قاعدة واسعة. ويأتي معظم تمويل الغابات من مصادر محلية – سواء عامة أو خاصة.

١٠ – وبينما تقوم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عموماً بجهد ذاتي بتعبئة المصادر المالية اللازمة للعمليات المرتبطة تحديداً بمجالات اهتمامها واختصاصها، فإن على القطاع العام أن يقدم استثمارات أولية لصالح كثير من أنشطة الإدارة المستدامة للغابات؛ وللدعم المقدم في مجال السياسات والقوانين والمؤسسات (بما في ذلك البحوث، والخدمات الإرشادية، وتوفير حوافز مباشرة وغير مباشرة)؛ ولضمان استمرار تحقيق الفوائد العامة المتأتية من الغابات

(٥) تقرير المبادرة المعقودة برعاية البلدان دعماً للمنتدى المعني بتمويل الإدارة المستدامة للغابات (٢٠٠٨) (انظر: http://www.clisuriname.com/smartcms/default.asp).

(٦) انظر: E/CN.18/2008/2.

(بما في ذلك تخفيض الانبعاثات، والمياه النظيفة، وحفظ التربة، والأحياء البرية، وغير ذلك من خدمات النظام الإيكولوجي للغابات، والاستجمام، وما إلى ذلك).

١١ - ويصل آخر تقدير لمجموع تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الغابات للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ إلى حوالي ١,٩ بليون دولار في السنة، مما يمثل زيادة زهاء ٤٨ في المائة مقارنة ببيانات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. غير أن تلك الزيادة نتجت في المقام الأول عن جهة مانحة ثنائية واحدة (اليابان التي أدرجت القروض والائتمانات الثنائية في بياناتها)؛ ولولاها لكان مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية قد انخفض بحوالي تسعة في المائة.

١٢ - وبلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من القطاع الخاص إلى الصناعات الحرجية في البلدان النامية حوالي ٠,٥ بليون دولار في السنة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. غير أن الاستثمار الذي حثت عليه جهات أجنبية أعلى من ذلك بكثير، إذ إن التمويل المحلي لمشاريع الاستثمار في المشاريع المملوكة للأجانب أمر شائع في بعض البلدان الرئيسية. ونتيجة لذلك، زادت مخزونات الاستثمار المباشر الأجنبي في صناعتي الخشب والورق في البلدان النامية لتصل عام ٢٠٠٥ إلى قيمة مقدرة بلغت ١٧,٨ بليون دولار.

١٣ - وعند النظر في النهوج المعتمدة لتعزيز تمويل الإدارة المستدامة للغابات، تكتسي المعلومات التالية أهمية بالغة:

- يبدو أن طلب البلدان الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية للغابات (مثلاً طلب البلدان المستفيدة الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية للغابات) ضعيف نسبياً، رغم أن معظم البلدان النامية تحتاج إلى هذه المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ويبدو أن ذلك ناتج عن أسباب مختلفة، أبرزها أن الغابات لا تحتل مكانة عالية على جداول الأعمال السياسية والإنمائية الوطنية.
- رغم أن معظم البلدان النامية تتلقى بعض المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الغابات، ما زال توزيع هذه المساعدات غير متساوٍ، إذ تخللته ثغرات جغرافية ومواضيعية رئيسية. والجدير بالملاحظة أن ١٠ بلدان نامية فقط[٧] تتلقى ثلثي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الغابات بينما هناك نحو ٣٠ بلداً لم يُبلغ عن تقديم أي تمويل لها.

(٧) الهند، والصين، وفيت نام، والكاميرون، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وبوليفيا، والبرازيل، وكولومبيا، وهندوراس.

- تشهد منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أكبر حضور للمانحين، تليها منطقة أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. ومن ناحية أخرى، تشهد أفريقيا بأكملها ومنطقة غرب ووسط آسيا مستويات منخفضة نسبياً من تمويل المانحين لصالح الغابات.

- لا يتلقى عدد من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض دعماً خارجياً هاماً. ولم يتلق العديد من البلدان الصغيرة أو المتوسطة الحجم ذات الغطاء الحرجي الكبير نسبياً إلا دعماً خارجياً محدوداً.

- تشهد بعض البلدان النامية ذات المعدلات المرتفعة في إزالة الغابات (فوق ١ في المائة في السنة) حضوراً ملحوظاً للمانحين بينما تشهد بلدان أخرى ذات مشاكل مماثلة حضوراً محدوداً أو غياباً تاماً للمانحين (مثلاً جزر القمر، وموريتانيا، والسلفادور، وميانمار).

- لا تشهد عدة بلدان ذات غطاء حرجي كبير أو متوسط إلا حضوراً محدوداً لوكالات التمويل الخارجية (مثلاً أنغولا، وترينيداد وتوباغو، وتيمور – ليشتي، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو).

- فيما عدا استثناءات قليلة، لا تتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية أي دعم للغابات، رغم أهميتها الحاسمة في صيانة التنوع البيولوجي وحماية مستجمعات المياه والتكيف مع تغير المناخ.

- يشكل تمويل إعادة الغابات إلى حالتها تحدياً رئيسياً، لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، نظراً إلى انخفاض قدرتها التنافسية في مجال المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية.

- إن مصادر التمويل اللازمة لدعم الإدارة المستدامة للغابات مجزأة بشدة. وتتجه حصة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لصالح الغابات وغيرها من مصادر المساعدة شبه العامة (المنظمات غير الحكومية، المصادر الخيرية) نحو بناء القدرات وحماية الغابات، في حين أن التمويل الخارجي لصالح الغابات خارج المناطق المحمية محدود قياساً على ذلك.

- يغطي صك الغابات المجموعة الكاملة لأنشطة دعم الإدارة المستدامة للغابات، ولكن ليس هناك أي تمويل مفرد يغطي المجموعة الكاملة من التدابير.

- يميل تمويل القطاع الخاص إلى الاتجاه نحو مجالات تكون فيها ظروف زراعة الغابات والظروف التمكينية مواتية. ويتجه الاستثمار المقدم من القطاع الخاص الأجنبي أساساً نحو غابات المزارع السريعة النمو المنتجة في عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا. وتتركز الاستثمارات الأجنبية في إدارة الغابات الطبيعية (الغابات القائمة) في عدد محدود من البلدان الغنية بالغابات في حوض الكونغو وحوض الأمازون وجنوب شرق آسيا، رغم أن هذه المصادر نفسها حديثة نسبياً. وتقع أكثر المرافق الصناعية المملوكة للأجانب في آسيا وأمريكا اللاتينية، ومن الواضح أن أفريقيا متأخرة عن الركب.

جيم - لبنات هيكل تمويل الإدارة المستدامة للغابات

حالة الحوار الجاري بشأن هيكل تمويل الغابات

١٤ - أبرزت المناقشات التي دارت في إطار اجتماع فريق الخبراء الماليين أن الخيارات الثلاثة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٤٠ (أي آلية التمويل العالمية، والنهج التمويلي المتعدد المصادر، والإطار التمويلي للغابات)[٨] تشكل بصفة رئيسية ثلاثة عناصر مكملة للهيكل الكلي لتمويل الغابات. ورأى العديد من الخبراء أن النهج التمويلي المتعدد المصادر مشمول بالفعل في هيكل التمويل الحالي وأنه يمكن وضع آليات وصناديق جديدة للتمويل إذا ارتئي ذلك ضروريا.

١٥ - وتم خلال مداولات فريق الخبراء الماليين تحديد خيارين رئيسيين لتعزيز هيكل تمويل الغابات هما: الصندوق المكرس للإدارة المستدامة للغابات وآلية التيسير. وأكد العديد من الخبراء أن الصندوق المكرس المعني سيوفر قدرة تنافسية لمعالجة الثغرات في تمويل الإدارة المستدامة للغابات، في حين اقترح آخرون وضع ''آلية للتيسير'' بغية تحسين التنسيق بين موارد وآليات التمويل الحالية والمستقبلية وتعزيز فعاليتها، وتعبئة مزيد من الموارد لتنفيذ صك الغابات والإدارة المستدامة للغابات. ولوحظ أيضا أن هذين الخيارين لا يستبعد أحدهما الآخر. وقد تجلى هذا الرأي أيضا في بعض المدخلات الواردة من الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية في إطار الدراسة الاستقصائية التي أجراها فريق الخبراء الماليين للآراء المتعلقة بخيارات التمويل، وطرائقها وغير ذلك من الجوانب التشغيلية.

---

(٨) ورد في مذكرة من الأمانة، عن تمويل الإدارة المستدامة للغابات، وصف للأشكال التي يمكن أن تأخذها هذه العناصر الثلاثة (انظر E/CN.18/2008/2، الفقرات ٦٠ و ٦٢ و ٦٤ على التوالي).

١٦ - وعند إنجاز هذا التقرير في صيغته النهائية، كان قد ورد ٢١ ردا[٩] من ١٨ دولة عضوا، ومن الاتحاد الأوروبي (باسم ٢٧ بلدا عضوا)، ومن اثنتين من المجموعات الرئيسية. وتضمنت بعض الردود معلومات محددة للغاية بشأن خياراتها المفضلة ومبرراتها، في حين كانت الردود الأخرى أقل تحديدا. وأشارت بعض الردود إلى خيار واحد في موقع واحد (آلية التيسير على سبيل المثال)، لكن الردود اللاحقة أعربت عن تفضيل خيار آخر (مثل الصندوق المكرس). وبينت بعض الردود أنه لا يوجد نهج واحد لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، أو أنه ليس لأصحابها رأي قوي بشأن أي من الخيارين (الصندوق المكرس أو آلية التيسير).

معالجة الثغرات والقيود

١٧ - إن التباين الكبير في الظروف المحلية يجعل عملية تقدير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات أمرا عسيرا في أفضل الاحتمالات. وربما كانت الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي التي بذلت أكثر الجهود تفصيلا لتقييم الاحتياجات المالية لدى قطاع الغابات عام ٢٠٠٧، فخلصت إلى تحديد تقديرات إرشادية بلغت ٢١ مليار دولار في السنة بالنسبة للبلدان النامية[١٠]. ولا تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار سوى جانب التخفيف من تأثير تغير المناخ في الغابات، وليس التنفيذ الكلي لصك الغابات، الذي يشمل جميع جوانب الإدارة المستدامة للغابات. غير أن تلك التقديرات تفيد في فهم مدى حجم الاحتياجات العالمية في هذا المجال.

١٨ - ويعزى عدم كفاية الموارد المالية إلى عوامل متعددة. إذ هناك عدد من الثغرات في تغطية المواضيع والناحية الجغرافية فيما يختص بتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل من القطاع الخاص الخارجي من أجل الغابات. وتُعزى بعض الثغرات في التمويل إلى النطاق المحدد أو الضيق الذي تتسم به فرادى آليات التمويل أو مصادره (كأن تكون مخصصة للمحافظة على التنوع البيولوجي، ومعالجة المسائل المتعلقة بالكربون)، فلا تكون شاملة لجميع جوانب الإدارة المستدامة للغابات، ولا تستخدم الإدارة المستدامة للغابات كمفهوم متكامل لتعزيز جميع فوائد الغابات. كما يُعزى العديد من الثغرات الأخرى في التمويل إلى صغر حجم الأموال المتاحة نسبيا. ولئن كان يتسنى سد بعض هذه الثغرات جزئيا من خلال

(٩) للاطلاع على النص الأصلي للردود وتفاصيلها انظر: http://un.org/esa/forests/adhoc-SFMfinance.html.

(١٠) Investment and financial flows to address climate change (تدفقات الاستثمارات والتدفقات النقدية اللازمة للتصدي لتغير المناخ) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، (انظر http://unfccc.int/resource/docs/publications/financial_flows.pdf).

تحسين التنسيق وزيادة كفاءة استخدام الموارد والآليات القائمة، وتحسين البيئة المواتية، وبناء قدرات البلدان المستفيدة، فإن سد الثغرات الكبيرة الأخرى سيستلزم مزيدا من الموارد المالية من المصادر المحلية والخارجية من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

١٩ - ولوحظ في سياق ''عملية الحصر'' أن عددا قليلا نسبيا من استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان النامية تُعنى بالغابات، وأن الطلب على المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات ضعيف. وثمة سبيل إلى معالجة ذلك عن طريق مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر وتضمينها أولويات فيما يتعلق بالغابات، ولكن كثيرا ما يصعب تحقيق ذلك على أرض الواقع نظرا إلى التنافس بين الأولويات، وعدم وجود معلومات كافية عن إمكانية إسهام الغابات في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. ويبدو أن هذه العوامل المقيدة تحد من تخصيص الموارد العامة للغابات - سواء من المصادر المحلية أو الخارجية. ولهذا السبب، بين عدد من الخبراء خلال اجتماع فريق الخبراء الماليين أن الغابات تحتاج إلى صندوق عالمي مكرس لها لكفالة توافر التمويل الكافي للإدارة المستدامة للغابات. وانطلاقا من استراتيجية أوسع للتنمية الوطنية، تجدر الإشارة أيضا إلى أن العمل على إيلاء درجة أعلى من الأولوية إلى قطاع الغابات ينبغي أن يفضي إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية. إذ أن عدم زيادة هذه المساعدة سيفضي إلى إعادة توزيع موارد المساعدة الإنمائية الرسمية لتشمل الغابات على حساب أولويات وطنية أخرى على نفس القدر من الأهمية، مثل الصحة والتعليم. وهو خيار قد لا يلقى استحسانا لدى كثير من البلدان.

٢٠ - وحددت ''عملية الحصر'' أنشطة معينة يلزم تمويلها على سبيل الأولوية للمساعدة على توفير تمويل مستدام للغابات في الأجل الطويل. وتشمل هذه الأنشطة (انظر الجدول ٢) الاستثمارات الرئيسية الأولية والمستمرة. وبيَّن التحليل أن هذه الاستثمارات المسبقة والممارسات الإدارية الرشيدة ستفضي في نهاية المطاف إلى إرساء آليات للتمويل الذاتي اللازم للإدارة المستدامة للغابات على المدى الطويل، وذلك من خلال توفير قدرة مستدامة على كسب الدخل من مصدرين رئيسيين هما: خدمات النظام الإيكولوجي، ومنتجات الغابات.

تنفيذ صك الغابات، مفتاح الإدارة المستدامة للغابات

٢١ - لقد سبق وسُلم بأن مفهوم الإدارة المستدامة للغابات مفهوم شامل وأوسع نطاقا من إدارة أو استخدام أو حفظ أي منتج معين أو خدمة معينة. ويمثل صك الغابات أول استراتيجية عالمية شاملة وعملية المنحى لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقد جاء هذا الصك استجابة لحاجة المجتمع الدولي إلى إطار استراتيجي من شأنه أن يساعد على تعزيز الالتزام السياسي والعمل على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للإدارة المستدامة

لجميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات؛ وتعزيز مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتوفير إطار للعمل الوطني والتعاون الدولي.

٢٢ - ويتضمن هذا الصك إجراءات وأهداف وجداول زمنية محددة ووسائل متوقعة فيما يخص جميع أصحاب المصلحة على المستويات كافة. وعليه، يلزم وضع الأدوات والآليات اللازمة لتنفيذ الالتزامات والإجراءات الواردة في هذا الصك. وتحقيقا لهذا الهدف، يشكل حفز تنفيذ صك الغابات محور أي قرار يتخذ لتحسين هيكل تمويل الإدارة المستدامة للغابات.

الربط بين آليات التمويل الناشئة في سياق تغير المناخ

٢٣ - أثارت المفاوضات بشأن تغير المناخ في السنوات القليلة الماضية اهتماما جديدا بالغابات باعتبارها وسيلة للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. وجاء المقرر ٢م أ-١٣، الصادر في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي عقدت في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والمتصل بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بإمكانات لتعبئة موارد مالية كبيرة لصالح بعض الأنشطة في قطاع الغابات. كما نوقشت هذه المسألة خلال الدورة التاسعة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عقدت في أثناء الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فاتفقت تلك الهيئة على مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك الدراسات والمساهمات المقدمة من الأطراف المعنية بشأن المسائل المنهجية وغيرها، كي يتسنى اتخاذ قرار في كوبنهاغن في وقت لاحق من هذا العام بشأن كيفية الاستفادة من تلك الإمكانات.

٢٤ - وقد وضعت مؤخرا عدة مبادرات جديدة للتمويل تربط بين الغابات وتغير المناخ، وتنطوي على عناصر ملموسة للتمويل. وأنشأ البنك الدولي مرفق الشراكة بشأن كربون الغابات للمساعدة على الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والمساعدة على بناء القدرات اللازمة لأنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وسيختبر المرفق نهج دفع الحوافز في ٢٥ بلدا ناميا تجري فيها هذه التجربة، وسيعمل من خلال صندوق التأهب التابع له الذي سيساعد على بناء القدرات، وصندوق الكربون التابع له الذي سيدعم المدفوعات على أساس الأداء من أجل تخفيض الانبعاثات.

ويُستهدف جمع مبلغ لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار، وقد تعهدت بالفعل تسعة بلدان بدفع نحو ١٥٥ مليون دولار منه.

٢٥ - ووضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا مشتركا للأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، باعتباره جهدا تعاونيا يستهدف تقديم المساعدة التقنية المنسقة في مجال بناء القدرات على خفض الانبعاثات في البلدان النامية التي تجري فيها التجربة. والنرويج هي المانح الرئيسي، وبمساهمتها ستبلغ المحفظة المالية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك ٣٥ مليون دولار، حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع تدفق تحويلات الموارد اللازمة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها على الصعيد العالمي. والهدف المباشر من ذلك هو تقييم ما إذا كانت هياكل الدفع المنظمة تنظيما دقيقا ودعم القدرات في هذا المجال سيفضيان إلى إنشاء الحوافز الكفيلة بخفض الانبعاثات على نحو فعلي ودائم وقابل للتحقيق ويمكن التعويل عليه وقياسه، مع المحافظة على ما توفره الغابات من خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى وتحسينها[(١١)].

٢٦ - ويعكف البنك الدولي الآن على وضع برنامج للاستثمار في الغابات يستهدف معالجة الثغرات الرئيسية في تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الصكوك القائمة وتلك التي ستوضع مستقبلا في مجال خفض الانبعاثات، باعتباره وسيلة للحد من الانبعاثات الناجمة عن الغابات، وتحسين قدرة الغابات على عزل الكربون وعلى التكيف. ويتمثل الهدف الرئيسي من برنامج الاستثمار في الغابات في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل خفض الانبعاثات، من خلال توفير تمويل انتقالي بصورة مسبقة من أجل الإصلاحات والاستثمارات اللازمة للتأهب والمحددة في سياق الجهود الوطنية الرامية إلى وضع استراتيجية تأهب لخفض الانبعاثات، مع التنبه لاستغلال الفرص المتاحة لمساعدة تلك البلدان على التكيف مع الآثار التي يحدثها تغير المناخ في الغابات والمساهمة في تحقيق فوائد متعددة، مثل حفظ التنوع البيولوجي، وتعزيز سبل العيش في الأرياف. ومن المتوقع أن تكتمل عملية التصميم بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩، وستُستعرض خلالها التطورات ذات الصلة التي شهدتها محافل أخرى، بما فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويُستهدف جمع مبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار لتمويل برنامج الاستثمار في الغابات المقترح.

---

(١١) انظر http://www.undp.org/mdtf/un-redd/overview.shtml.

٢٧ - وفي هذا الصدد، سيكون من الملائم أن تؤخذ في الاعتبار آليات التمويل الجديدة والناشئة المتصلة بالمدفوعات اللازمة لخدمات النظم الإيكولوجية، ولا سيما تلك المتصلة بتغير المناخ. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن عملية وضع وتطبيق آليات التمويل ذات الصلة بتغير المناخ قد بلغت مراحل مختلفة في مختلف البلدان، ومن المستبعد أن تتم معالجة جميع الثغرات والقيود المفروضة على التمويل اللازم لتنفيذ صك الغابات.

٢٨ - وفي هذه الأثناء، يمكن للمنتدى أن ينظر في سبل تحسين التنسيق والتعاون مع عملية تغير المناخ من أجل زيادة فعالية استخدام تلك الآليات في تعزيز تعاضد الجهود المبذولة في مجال تغير المناخ والإدارة المستدامة للغابات.

اجتذاب الموارد المالية من القطاع الخاص لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات

٢٩ - إن التمويل، بحكم طبيعته، هو مسعى تنافسي سواء في القطاع العام أو الخاص. ويزداد تدفق الاستثمار إلى حيث تكون المكافآت المالية أو الاجتماعية (الأرباح) أعلى، والشكوك أقل. وتشمل النواحي التنافسية الجاذبة للاستثمار وجود بيئة مواتية ذات أطر قوية للسياسات العامة وأطر قانونية ومؤسسية ومالية قوية؛ وكذلك القدرة على إنفاذ القانون إنفاذا فعالا؛ وغير ذلك من التدابير اللازمة لتعزيز جاذبية الاستثمار على الصعيد الوطني. وينطبق هذا بصفة خاصة على رؤوس الأموال الخاصة الخارجية من أجل العمليات المستدامة في قطاع الغابات. كما أن قضايا الطاقة الاستيعابية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وفعالية المعونة وتحقيق مستوى معين من الضمانات للاستثمارات العامة، المقدمة من القطاع الخاص أو من الخارج، ظلت تمثل عوائق حاسمة تحول دون تدفق رؤوس الأموال إلى الإدارة المستدامة للغابات في الكثير من البلدان. وحسب ما أُبرز في العديد من استنتاجات وقرارات المنتدى السابقة، هناك حاجة ملحة إلى إظهار وإدماج الدور الهام للغابات في أولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية.

٣٠ - إن أي جهد يُبذل لتشجيع تمويل القطاع الخاص لأنشطة الإدارة المستدامة للغابات ومراحل التصنيع الأخيرة المرتبطة بها كالتجهيز والتجارة سيحتاج لإدراك ومعالجة المعوقات التي تعاني منها أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة والمصادر في القطاع الخاص، وكذلك الآليات اللازمة لصون وتعزيز المنافع العامة من الغابات. لذلك، سيحتاج الأمر إلى إجراء تغييرات في السياسة العامة والسوق ترمي إلى زيادة الربحية والتقليل من مخاطر الاستثمار في ممارسات الإدارة المستدامة للغابات، وزيادة مخاطر استثمارات القطاع الخاص في الاستغلال غير المستدام للغابات في نفس الوقت.

السياق النقدي في عام ٢٠٠٩: الأزمة المالية العالمية الراهنة

٣١ - شهد عام ٢٠٠٨ حدوث انهيار مالي عالمي لم يسبق له مثيل، وهو الأسوأ منذ الركود الكبير الذي حدث في أوائل القرن العشرين[١٢]. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فمن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى نصف في المائة عام ٢٠٠٩، وهو أدنى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية بدرجة حادة، من ٦,٢٥ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٢٥ في المائة عام ٢٠٠٩، تحت ضغط انخفاض الطلب على الصادرات وعدم وجود التمويل، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتشديد قيود التمويل الخارجي (وبصفة خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعاني من اختلالات خارجية كبيرة)[١٣].

٣٢ - وعلى الرغم من الإجراءات المحفزة التي تقوم بها الحكومات الصناعية الكبرى، إلا أنه يبدو أن التعافي من هذه الأزمة التي أصابت العالم سيحتاج لجهد طويل. ومع الأزمة الغذائية، فمن المرجح أن تؤدي هذه الأزمة المالية العالمية بدرجة كبيرة إلى انتكاس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى وجه الخصوص، القضاء على الفقر. كما أن تضييق فرص الحصول على الائتمان وضعف النمو سيقلص من الإيرادات العامة ويحد من قدرة حكومات البلدان النامية على تقديم الاستثمارات اللازمة في مجال الموارد الطبيعية، والتعليم، والصحة وغيرها من مجالات التنمية البشرية. وسيجبر فقدان الوظائف الناس على البحث في الغابات من أجل الحصول على الغذاء والبروتين والطاقة والأراضي، مما يزيد من تفاقم الضغوط على الغابات، وغيرها من الموارد الطبيعية والبيئة. علاوة على ذلك، فإنه من غير المرجح في المستقبل القريب حدوث زيادة (أو حتى الاستمرار على المستوى الحالي) في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة. وسينعكس هذا على المساعدة الإنمائية الرسمية للغابات أيضا.

التحلي بالواقعية، السير في المسار الصحيح واعتماد نهج عملي

٣٣ - التحلي بالواقعية يعني الاعتراف بأن البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تفتقر إلى التمويل الكافي للإدارة المستدامة للغابات، وأن الاحتياجات التقديرية للتمويل، كما ورد في

---

(١٢) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.C.2) (نيويورك، ٢٠٠٩)؛ متاح على الموقع: www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html.

(١٣) IMF, "Global Economic Slump Challenges Policies" (السياسات العامة إزاء تحديات الكساد العالمي) نشرة آفاق الاقتصاد العالمي. صندوق النقد الدولي (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)؛ متاح على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/update/01/pdf/0109.pdf.

هذا التقرير، تتجاوز قدرة المجتمع الدولي في المدى القصير أو المتوسط. ولكن ذلك لا يعني عدم اتخاذ أي إجراء. ولكي يتسم المنتدى بالواقعية التقدمية، فإنه يحتاج إلى اتخاذ خطوات ملموسة وذات مغزى بصدد هذه المسألة في الدورة الحالية بغرض حشد المزيد من التمويل من المصادر المتاحة، والاستفادة من الآليات القائمة، واستكشاف إمكانيات جديدة للحصول على التمويل والأموال.

٣٤ - ولاغتنام الزخم السياسي الذي تولد من خلال اعتماد صك الغابات، فإن المنتدى هو الآن في المرحلة المناسبة التي يمكنه فيها معالجة النقاش المستمر منذ وقت طويل بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات، ببداية معقولة وعملية ومتواضعة. ومن الواضح أن تمويل الإدارة المستدامة للغابات هو عملية طويلة ومتطورة تتطلب التخطيط التعاوني، وبذل جهود مستمرة ومنتظمة من جانب جميع أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات. وبرغم ذلك، فإنه لكي يستعرض المنتدى بفعالية تنفيذ صك الغابات، ضمن الإطار الزمني المحدود لبرنامج عمله المتعدد السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٥)، يجب اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في هذه الدورة. وينبغي أن يتوخى ذلك القرار وضع إجراءات ملموسة تتناول التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يتخذها المنتدى بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وسيبرهن مثل ذلك القرار الصادر عن المنتدى على الرغبة القوية من جانب المجتمع الدولي في تنفيذ صك الغابات الذي وافقت عليه جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها ١٩٢ بلدا. كما أنه سيضمن وضع أقدامنا على الطريق الصحيح نحو إيجاد حل دائم وموثوق به لهذه المسألة.

تشكيل آلية تيسيرية لحفز تنفيذ صك الغابات

٣٥ - إن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بمختلف جوانب الإدارة المستدامة للغابات من المصادر المانحة تتباين أشكالها وأحجامها ونطاقاتها. ولكن، تتمثل السلسلة المفقودة في وجود منبر وآلية لحفز تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في صك الغابات. ومن شأن وجود آلية تيسيرية توفير هذا المنبر وكذلك المساعدة على تبادل المعلومات. ويمكن لتلك الآلية المساعدة على الربط بين المصادر والمستفيدين، والإسهام في التعاون والتنسيق، وحشد التمويل الجديد والإضافي من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل السير قدما في تنفيذ صك الغابات.

٣٦ - وينبغي أن تتوافر، على نحو مثالي، لآلية التيسير الموارد الكافية من أجل حفظ تنفيذ صك الغابات، وبالتالي، معالجة ثغرات خطيرة في تمويل الإدارة المستدامة للغابات. ولكن،

لكي تبدأ في عملها فورا، فإنها ستحتاج إلى ''رأسمال ابتدائي''، مثلا، في إطار الصندوق الاستئماني للمنتدى.

٣٧ - وينبغي أن تكون الآلية التيسيرية مبتكرة، وأن تعمل بمثابة أداة محركة فعالة تهدف إلى تكامل مفاهيم النهج التمويلي المتعدد المصادر، والمصادر والآليات الناشئة، والأموال المخصصة، وأن تُوجد أيضا قوة دفع جديدة تعزز قدرة البلدان على تنفيذ صك الغابات. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تتسم الآلية أيضا بالمرونة الذاتية التي تيسر ربطها بأي آليات أخرى ذات صلة، بما فيها الآليات المتعلقة بتغير المناخ؛ مثل آلية برنامج الاستثمار في الغابات التابع للبنك الدولي، والذي سيتم إنشاؤه قريبا.

٣٨ - إن أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات في وضع فريد يمكنهم من الاستفادة من هذه الآلية بغرض مواصلة دعم البلدان في مجال بناء القدرات اللازمة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات والتنفيذ الفعال لصك الغابات، بسبل عدة تشمل مواصلة وضع وتنفيذ برامج الغابات على الصعيد الوطني.

٣٩ - وينبغي أن تبدأ الآلية التيسيرية في مزاولة نشاطها مباشرة بعد الدورة الحالية وأن تعمل بين الدورات. وسوف يتيح ذلك للمنتدى، أن يستعرض، في دورته القادمة، النتائج الأولية للأعمال التي قامت بها هذه الآلية، وتقديم المزيد من التوجيهات بصدد عملها مستقبلا.

دال - الخاتمة والتوصيات بصدد التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات

الخاتمة

٤٠ - يؤكد هذا التقرير على النقاط الأساسية الثلاث عن تمويل الإدارة المستدامة للغابات: (أ) أن هناك العديد من مصادر التمويل ذات الصلة بالغابات (بعضها مخصص تحديداً لقطاع الغابات في حين يتضمن البعض الآخر نوافذ لتمويل الغابات، مثل حفظ التنوع البيولوجي)؛ (ب) إن التمويل في الوقت الحالي غير كاف في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (ج) عدم وجود تمويل مكرس حصرا لتشجيع إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها بصورة مستدامة وتنفيذ صك الغابات الذي اعتُمد حديثا. وينبغي أن تشكل هذه العوامل الأساس لأي مسعى يرمي إلى النظر في مواصلة تطوير الهيكل التمويلي للغابات أو إصلاحه.

التوصيات

٤١ - قد يرغب المنتدى في:

(أ) الاعتراف بعدم كفاية التمويل الحالي اللازم للإدارة المستدامة للغابات، وعلى وجه الخصوص، اللازم لتنفيذ صك الغابات؛

(ب) التأكيد على أن تمويل الإدارة المستدامة للغابات يسهم، على نطاق واسع، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، ومكافحة التصحر، وحماية التنوع البيولوجي في الأرض، إلى جانب العديد من المزايا الأخرى التي من شأنها تحسين سبل معيشة الناس في جميع أنحاء العالم؛

(ج) تسليط الضوء على العلاقة بين الغذاء والأزمات المالية وتحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) التشديد على الحاجة الملحة إلى تخصيص تمويل محدد لتنفيذ صك الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات الواردة فيه؛

(هـ) الدعوة إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر والتعاون الفعال بين المبادرات والشراكات القائمة والجديدة في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة مع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛

(و) دعوة العمليات والمؤسسات الحكومية الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والبنك الدولي، إلى التأكد من أن النتائج النهائية لأعمالهم، شاملة تلك المتعلقة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وبرنامج الاستثمار في الغابات، تعزز تنفيذ صك الغابات، بما يشمل أهدافه العالمية المتعلقة بالغابات، وتتسق مع أهداف الإدارة المستدامة للغابات؛

(ز) تقرير القيام، تحت رعاية المنتدى، بإنشاء آلية تيسيرية لحفظ تنفيذ صك الغابات بأموال مكرسة لهذا الغرض؛

(ح) أيضا تقرير أن وظائف الآلية التيسيرية تشمل ما يلي:

'١' تعزيز التنسيق والاتساق بين مصادر التمويل ذات الصلة وآليات حفظ تنفيذ صك الغابات على جميع الصعد؛

'٢' تحديد موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر، واستكشاف فرص الاستثمار والتمويل بما في ذلك النهج

التمويلي المتعدد المصادر، وإنشاء آليات مالية/صناديق محددة الهدف لتنفيذ صك الغابات؛

'٣' التشجيع على وضع استراتيجيات تحدد الخطوط العريضة للتخطيط القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛

'٤' الترويج لإقامة الشراكات والبرامج المشتركة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح لتعزيز تنفيذ صك الغابات؛

'٥' مواصلة تشجيع مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والأصلية والمنظمات غير الحكومية، في أنشطة الإدارة المستدامة للغابات؛

'٦' ايلاء الاهتمام اللازم لاحتياجات مجموعات البلدان والمناطق التي تواجه تحديات خطيرة وقيودا مالية في مجال إدارة الغابات، مثل أفريقيا، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع التي تقل فيها إزالة الغابات؛

'٧' تعزيز التعاون الدولي، بما يشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي لإحراز تقدم في تنفيذ صك الغابات؛

'٨' تمكين المنتدى من تقديم المشورة في مجال السياسات لآليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات، مثل برنامج الاستثمار في الغابات التابع للبنك الدولي.

(ط) أيضا تقرير بدء عمل آلية التيسير فورا عقب انتهاء الدورة الثامنة، والقيام، في الدورة التاسعة للمنتدى، باستعراض النتائج الأولية لأعماله التي تتم فيما بين الدورات، وذلك بهدف اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين سير أعمال الآلية؛

(ي) الطلب إلى أمانة المنتدى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار؛

(ك) دعوة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى دعم عمل آلية التيسير؛

(ل) التأكيد مجددا أنه، عند بدء عمل هذه الآلية التيسيرية، ينبغي أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان بالكامل:

'١' أن المساهمة في آلية التيسير طوعية. ولكن لكي تقوم الآلية بتأدية مهامها، فإنها تتطلب وجود أساس تمويلي متين لتنفيذها على الفور؛

'٢' أن الآلية التيسيرية ليست آلية لوضع السياسات، بل هي تعمل تحت سلطة وتوجيه المنتدى؛

'٣' ينبغي الاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بما في ذلك الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، وبنتائج أعمالها بشأن تحليل الفجوات والتمويل؛

ثالثا – وسائل أخرى لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

ألف – بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وزيادة الوعي والتثقيف وتبادل المعلومات بشأن الغابات

٤٢ – خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، منذ عام ١٩٩٧، إلى أن هناك تراكما غير مسبوق من القدرة التكنولوجية في العالم، بما في ذلك في مجال الغابات، إلا أن جزءا كبيرا منها لم يُعترف به بعد إلى حد كبير، ولا يستفاد منه بالقدر الكافي، ويجري تقاسمه على نحو غير كاف[١٤]. وشدد الفريق على ضرورة نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا المطبقة في قطاع الغابات لتمكين البلدان من إدارة الغابات وحفظها وتنميتها بصورة مستدامة. وأشار أيضا إلى أن التكنولوجيات الجديدة يجري تطويرها أساسا في بلدان الشمال وفي القطاع الخاص، وشدد على ضرورة تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب في مجال نقل التكنولوجيا بشروط مواتية (تساهلية). كما اعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون الثلاثي بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. وحث الفريق البلدان والمنظمات على صياغة السياسات والبرامج المواتية، وإعداد قوائم حصر لأنسب التكنولوجيات المتصلة بالغابات، وتطوير سبل تحسين نُظم المعلومات والقدرات في مجال الغابات، بغرض استخدام تلك المعلومات في تنفيذ برامج الغابات وممارسات الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني.

(١٤) تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن دورته الرابعة، ١٩٩٩ (E/CN.17/1997/12).

٤٣ - واستعرض كذلك المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الرابعة مسائل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات[١٥]. وحث المنظمات على العمل بمثابة آليات لتبادل المعلومات بغرض نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وأشار أيضا إلى أهمية بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ والحاجة الخاصة إلى تكنولوجيات إعادة تأهيل المناطق الحرجة، وتقاسم المعلومات، وبناء القدرات وبرامج التوعية الموجهة نحو النساء.

٤٤ - وقد حددت التقارير الوطنية مرارا وتكرارا الحاجة الشديدة إلى التكنولوجيات في المجالات التالية: (أ) استحداث نظم إدارة المعلومات لأغراض الإدارة المستدامة للغابات؛ (ب) الاستفادة من تكنولوجيات الرصد والتقييم الحديثة، بما في ذلك الاستشعار من بعد، ونظم وأدوات المعلومات الجغرافية للإنذار المبكر بأخطار معينة، مثل الحرائق؛ (ج) تحسين ممارسات حصاد الغابات وزراعتها؛ (د) زيادة كفاءة تكنولوجيات تجهيز الأخشاب واستغلالها[١٦]. وحدد فريق الخبراء المخصص المعني بالمالية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عددا من المجالات التي في حاجة إلى نقل التكنولوجيات والمعارف الحديثة، بما يشمل أنظمة الإدارة السليمة اجتماعيا وبيئيا، والاستشعار من بُعد، وتكنولوجيات نظم المعلومات الجغرافية، والتكنولوجيا الخاصة بعجينة الورق وصناعة الورق، وتكنولوجيا إنتاج الطاقة الحيوية، وتطوير التكنولوجيا الحيوية لخدمة طائفة واسعة النطاق من المنتجات الحرجية ومنها المنتجات غير الخشبية. وبوسع الصناعة تقديم المساعدة في مجال دراسة مدى القدرة التنافسية في التكنولوجيات السليمة بيئيا التي يستفاد بها في التطبيقات الصناعية[١٧]. وأسفرت المبادرتان القطريتان بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، أحدهما في ماناغوا عام ٢٠٠٣ بشأن غابات المنغروف، والأخرى في برازافيل عام ٢٠٠٤ بشأن الإدارة المستدامة العامة للغابات، عن استكشاف التحديات والفرص بشكل مفصل.

٤٥ - وأبرز قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٦ العديد من المجالات ذات الأولوية التي تتعلق بوسائل التنفيذ. فبالإضافة إلى توجيه دعوة قوية إلى توفير الموارد المالية، وتطوير آليات التمويل المبتكرة، دعا القرار إلى تقديم مزيد من الدعم لصالح الابتكار العلمي والتكنولوجي، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والمعارف والتكنولوجيات التقليدية، وبناء القدرات. وتم التأكيد أيضا في القرار على بناء قدرات البلدان على تحقيق

(١٥) انظر E/CN.17/2000/14.

(١٦) انظر E/CN.18/AC.2/2003/3.

(١٧) تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا (E/CN.18/2004/5).

زيادة كبيرة في إنتاج المنتجات الحرجية من الغابات التي تدار بطريقة مستدامة، ومكافحة الممارسات الحرجية غير القانونية بطريقة فعالة؛ والتمكين لأصحاب المصلحة؛ وبخاصة المجتمعات المحلية، والمجتمعات المعتمدة على الغابات، والشعوب الأصلية، والنساء، وصغار ملاك الغابات من القطاع الخاص، وعمال الغابات العاملين في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

٤٦ - كما تناول الصك الحرجي مختلف وسائل التنفيذ. وفي معرض التأكيد من جديد على العناصر التي سبق أن وردت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٦، شدد الصك مرة أخرى على ضرورة بناء القدرات من خلال التعليم، والتدريب، وبرامج الإرشاد، والتوعية العامة، وتبادل المعلومات بشأن الإدارة المستدامة للغابات، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٤٧ - وألقت التقارير الوطنية، التي وردت للعرض على الدورة الثامنة، الضوء على بعض الخبرات القطرية في مجال بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتوعية الجمهور وتثقيفه. وأشار عدد من البلدان إلى أهمية بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقد قام عدد من البلدان، في إطار بناء القدرات، بإصلاح وتحديث أطر التشريعات والسياسات. وشرعت البلدان التي تعاني من التجارة غير المشروعة في منتجات الغابات في اعتماد تكنولوجيا جديدة في مجال تتبع حركة الأخشاب، والاستعانة بطرف ثالث في التحقق من مدى قانونية بعض الحالات. وأبرزت بعض البلدان التعليم والتدريب كجزء من تعزيز القدرات على الصعيد المحلي، وكذلك في مجال برامج التعاون الدولي. وارتأت البلدان التي لديها برامج وطنية للغابات أن تلك البرامج إطار مفيد لبناء القدرات.

٤٨ - وعلى الصعيد الدولي، يجري الشروع في مبادرات لدعم البلدان في مجال بناء قدراتها وزيادة الوعي والحصول على ما يتصل بذلك من معلومات محدثة. وجدير بالذكر أن من بين هذه المبادرات منشور تقييم الموارد الحرجية في العالم، حالة الغابات في العالم، الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والإطار الاستراتيجي بشأن تغير المناخ، التابع للشراكة التعاونية بشأن تغير المناخ؛ والرسومات الحرجية الحيوية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات)؛ ودليل تمويل الإدارة المستدامة للغابات، والدائرة العالمية للمعلومات عن الغابات التابعين للشراكة التعاونية في مجال الغابات والمتاحين على شبكة الإنترنت. وتوفر هذه المبادرات، وغيرها من المبادرات المماثلة في الكيانات والعمليات الأخرى من قبيل الشراكات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف، معلومات قيمة وقاعدة معرفية لمديري الغابات وأصحاب المصلحة.

٤٩ - وقد ذُكرت توعية الجمهور وتثقيفه في العديد من التقارير الوطنية. إذ يتوفر التعليم الحرجي الرسمي بصورة متزايدة في عدد قليل من الكليات والجامعات المتخصصة. وتنقح المناهج الدراسية بصورة متزايدة مع التركيز على الاستدامة والجوانب الناشئة ذات الصلة بالغابات. ويعد تعزيز الوعي أمر حيوي في مجال الغابات، ولهذا السبب تقوم البلدان بإيلاء مزيد من الاهتمام إلى إعلام الجمهور وتثقيفه وإشراكه في كثير من جوانب الإدارة المستدامة للغابات. ولدى بعض البلدان عطلة رسمية للمهنيين تقترن بمناسبات بادية للعيان، ويشترك فيها المجتمع الأرحب وبخاصة الشباب. وتشن بلدان أخرى حملات توعية لا سيما بشأن حرائق الغابات وغيرها من القضايا ذات الصلة بالغابات. وغالبا ما تتضمن الأنشطة التثقيفية تنظيم المعارض، وعرض الأفلام، ونشر المقالات في المجلات، وتقديم المواد الإعلامية، وإدارة مراكز للزائرين. وتلجأ البلدان حاليا، لدى تنفيذ هذه البرامج، إلى المزيد والمزيد من التكنولوجيا الحديثة من قبيل شبكات الإنترنت المخصصة لهذا الهدف.

٥٠ - وقررت الجمعية العامة، بقرارها ١٩٣/٦١، إعلان عام ٢٠١١ بوصفه السنة الدولية للغابات، وهو ما سيوفر فرصة كبيرة لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور بالغابات وخصائصها.

٥١ - وعلى الصعيد الإقليمي، كان للشراكات، من قبيل الشراكة الحرجية الآسيوية، دور فعال في تبادل المعلومات والدروس المستفادة فيما بين المؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة في الأقاليم. ومنذ عام ٢٠٠٧، نظمت بعض اللجان الإقليمية للغابات، أسابيع للغابات بالاقتران مع الدورات التي تعقدها كل سنتين، كوسيلة لتبادل المعرفة والخبرات، وبناء الشبكات بين الممارسين في مجال الغابات.

٥٢ - وقد حددت المناقشة السابقة بشأن التمويل المجالات الرئيسية لبناء القدرات على مختلف المستويات في البلدان النامية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الخبراء أبرزوا خلال اجتماع فريق الخبراء المالي أهمية بناء القدرات باعتبار ذلك شرطا مسبقا من شروط فعالية العمل والاستدامة. وحدد أعضاء الفريق احتياجات بناء القدرات في المجالات التالية: استيعاب مختلف الصكوك والمبادرات الدولية القائمة والناشئة والاستفادة منها؛ ووضع مشاريع سليمة؛ وتنسيق الأنشطة القائمة على أساس برامج التمويل المختلفة؛ وضمان الفعالية في استخدام الأموال؛ والمشاركة الفعلية من جانب أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب المعتمدة على الغابات. وتلك مجالات عامة ثمة حاجة إلى تعزيزها على نحو عاجل. ويتمثل أحد أهم المجالات الناشئة التي في حاجة إلى المساعدة، من حيث نقل التكنولوجيا وبناء القدرات على حد سواء، في حساب الكربون المرتبط بالغابات،

وهو موضوع عمل مكثف في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتبعا لذلك، ينبغي أن يتوخى أي تطوير لهيكل تمويل الإدارة المستدامة للغابات التصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن عدم كفاية قدرات المؤسسات الحرجية.

باء – الخاتمة والتوصيات بشأن بناء القدرات، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وزيادة الوعي، والتثقيف، وتبادل المعلومات في مجال الغابات

الخاتمـــة

٥٣ – البلدان في حاجة إلى أنواع مختلفة من وسائل التنفيذ لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ صك الغابات بفعالية. وتتباين القدرات الكامنة لدى شتى البلدان تبعا لمستوى التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والتقاليد التاريخية والإطار المؤسسي. ومن ثم، تتباين الاحتياجات بين بلد وآخر. ومع ذلك، يشكل بناء القدرات، والابتكار والنشر في المجال التكنولوجي (التطوير والنقل)، وتبادل المعلومات، والتثقيف، وزيادة التوعية العناصر الرئيسية في وسائل التنفيذ التي تتطور باستمرار ومطلوبة دائما.

٥٤ – وترتبط معظم وسائل التنفيذ على نحو لا ينفصم بعنصر تمويل الإدارة المستدامة للغابات، وسيؤثر اتخاذ أي قرار بشأن الهيكل المالي للإدارة المستدامة للغابات تأثيرا مباشرا في مدى توافر وسائل التنفيذ المذكورة.

٥٥ – وقد أجرى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات التي سبقته، استعراضا تناول الكثير من تفاصيل الحالة الراهنة، ووضع عددا من تدابير السياسات الدولية، التي لا تزال صالحة. ومع ذلك، فإن صك الغابات يوفر زخما متجددا وإطارا شاملا لتضافر وتنسيق الجهود من أجل بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والتعليم، وتقاسم المعلومات، وأنشطة زيادة التوعية، بما في ذلك من خلال الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وصحيح أيضا أن تنفيذ صك الغابات يمثل تحديا للبلدان في محاولتها حشد جميع أنواع وسائل التنفيذ. ومن الأهمية القصوى في هذه المرحلة أن يكون هناك قدر أكبر من التفاهم بشأن توفير وسائل التنفيذ أمام البلدان التي في حاجة إليها. وفي هذا الصدد، فإن النظر في هيكل مالي جديد للغابات سيكون تطورا تم في الوقت المناسب.

٥٦ – وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآليات الغابات السريعة التطور التي تعالج تغير المناخ، من قبيل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. إن المؤسسات الوطنية

للغابات وغيرها من أصحاب المصلحة (أصحاب الغابات، وامتيازات الغابات، وأصحاب الصناعات، والمجتمعات الأصلية والمحلية) يتعين عليها أن تعزز على وجه السرعة فهمها وقدراتها على عرض كربون الغابات كمنتج (خدمة) وإجراء ما يتصل بذلك من أنشطة، بما في ذلك الإجراءات المحاسبية، والتسويق، والمفاوضات.

٥٧ - وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لديها إمكانات متباينة، ويمكنها أن تلعب أدوارا مختلفة في مجال بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والبحوث، وتبادل المعلومات، وغيرها من دعائم التنفيذ. وتضطلع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات بدور خاص في هذه الجهود، ويمكنها الاستمرار في الاضطلاع بهذا الدور.

٥٨ - ويعد القطاع الخاص (مثلا، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) مصدرا فعالا لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات عن طريق نشر التكنولوجيات الأحدث، ومهارات الإدارة، والمعرفة. ويمكن أن يتم هذا النشر فيما بين كيانات القطاع الخاص في جميع البلدان النامية والمتقدمة. ومن ثم، فإن تشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يمهد الطريق لعمليات التكنولوجيا وبناء القدرات.

٥٩ - وتعد مشاركة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني أمرا حاسما في الإدارة المستدامة للغابات. إن المرأة على وجه الخصوص عنصر حاسم الأهمية، لأن عليها تحمل العبء الأكبر في جمع حطب الوقود، والسعي إلى الحصول على البروتين في الغابات بالبلدان النامية.

التوصيات

٦٠ - قد يرغب المنتدى في النظر، في جملة أمور، منها المسائل التالية:

(أ) أن يطلب إلى الأمانة العامة للمنتدى، في إطار الاستعراض المقبل عام ٢٠١١، تحليل مدى تنفيذ القرارات السابقة بشأن وسائل التنفيذ في المنتدى والهيئات السابقة له؛

(ب) أن يشجع الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمنظمات الأعضاء فيها على تنفيذ الإجراءات التي أقرها المنتدى؛

(ج) أن يشجع على مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين البلدان والمؤسسات البحثية والتعليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بغية التوصل إلى إبرام المزيد من الشراكات مع البلدان في مختلف المناطق (فيما بين بلدان الشمال، وبين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي)؛

(د) أن يواصل دعم إعداد مبادرات ملموسة بشأن بناء القدرات، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وزيادة التوعية، والتعليم، وتبادل المعلومات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) أن يطلب إلى أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، نظرا إلى أهمية كربون الغابات في معادلة تغير المناخ، تكثيف العمل على بناء القدرات المتعلقة بحسابات كربون الغابات وتقديم تقارير عنها، وذلك في سياق الإدارة المستدامة للغابات.

الجدول ١

نظرة شاملة على موارد تمويل الغابات

مصادر التمويل		المحلية	الدولية
القطاع العام	**الحكومات**	الاستثمارات المقدمة من الحكومات الوطنية والمحلية من خلال إعانات وقروض ميسرة وحوافز غير نقدية واستثمار مباشر	المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (المنح، والمنح المستردة، والقروض التساهلية، وما إلى ذلك)
			مؤسسات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف: المؤسسة الإنمائية الدولية، مرفق البيئة العالمية، المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الآلية العالمية، مصارف التنمية الإقليمية (المنح، القروض الاستثمارية، الضمانات الاستثمارية)
			البرامج المستهدفة متعددة الأطراف:
			برنامج الغابات، برنامج إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها، الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، صندوق شراكة بالي، مراكز التنسيق الوطنية (المنح، التمويل المشترك)
			المؤسسات المالية المتعددة الأطراف: المؤسسة المالية الدولية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصارف التنمية الإقليمية
القطاع الخاص	**الصناعة الحرجية**	الاستثمارات المباشرة (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)	الاستثمار المباشر الأجنبي

مصادر التمويل	المحلية	الدولية
المؤسسات المالية والمستثمرون من المؤسسات	الائتمان القصير والطويل الأجل	الائتمان القصير والطويل الأجل
	استثمارات في حافظة الأسهم	استثمارات في حافظة الأسهم
	الائتمانات المستهدفة	اعتمادات التصدير
	التأمين وإعادة التأمين	صكوك الضمان
		التأمين وإعادة التأمين
جهات خيرية	الدعم المالي المقدم إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والفئات المستفيدة المستهدفة	الدعم المالي المقدم إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والفئات المستفيدة المستهدفة
المنظمات غير الحكومية المعنية بالحفاظ على الطبيعة (ممولة ذاتيا)	الدعم المالي المقدم إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والفئات المستفيدة المستهدفة (دعم المشاريع)	الدعم المالي المقدم إلى المنظمات غير الحكومية الدولية (تمويل البرامج/المشاريع) ترتيبات التوأمة
المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى (ممولة ذاتيا)	الدعم المالي المقدم إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والفئات المستفيدة المستهدفة (دعم المشاريع)	الدعم المالي المقدم إلى منظمات المجتمع المدني الدولية (تمويل البرامج/المشاريع) ترتيبات التوأمة
المدفوعات لصالح خدمات النظام الإيكولوجي	مدفوعات حماية مستجمعات المياه	مدفوعات الكربون (السوق المنظم والتطوعي)
	مدفوعات الكربون	
	مدفوعات إمدادات المياه العذبة	التنوع البيولوجي
	السياحة القائمة على الطبيعة/السياحة البيئية	السياحة القائمة على الطبيعة/الإيكولوجية
	المدفوعات لصالح المناظر الطبيعية، والاستجمام والخدمات الحرجية الأخرى	التنقيب الأحيائي

المصدر: Simula, Markku, “Financing flows and needs to implement the non-legally binding instrument on all types of forests”، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مع بعض التعديلات والإيضاحات.

الجدول ٢

التمويل المستدام للإدارة المستدامة للغابات

الاستثمارات المسبقة الأولية	الاستثمارات المسبقة الرئيسية	التمويل المستدام
١ - العمل التحليلي (دوافع إزالة الغابات وتدهورها، والحواجز أمام الإدارة المستدامة للغابات، والمدفوعات المقدمة مقابل تحقيق إمكانات سوق خدمات النظم الإيكولوجية، وما إلى ذلك)	١ - تنفيذ إصلاحات السياسات (بما في ذلك الآثار الشاملة التي تحدثها عدة قطاعات في الغابات)	**منتجات وخدمات حرجية** ١ - الخشب
٢ - انضمام أصحاب المصلحة وإشراكهم	٢ - إعادة هيكلة المؤسسات	٢ - منتجات حرجية غير خشبية
٣ - التخطيط (البرامج الوطنية للغابات، الاستراتيجيات الوطنية المحددة، مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الطاقة الأحيائية، التنوع البيولوجي للغابات)	٣ - تحديد مناطق استخدام الأراضي والتخطيط له ورصد التغير في استخدام الأراضي	٣ - السياحة البيئية
	٤ - تعزيز حيازة أراضي الغابات (ترسيم الحدود وإصدار صكوك الملكية)	٤ - خدمات أخرى
	٥ - تعزيز إنفاذ القانون	**مخططات قسم التخطيط والتقييم** ١ - مدفوعات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها
	٦ - إعادة الأراضي والغابات المتدهورة إلى حالتها	
	٧ - تعزيز دوائر مناصرة أصحاب المصلحة (صغار الملاك، مجتمعات الغابات، المجتمع المدني، القطاع الخاص)	٢ - مدفوعات إنشاء الأحواض (التحريج، وإعادة التحريج، وإدارة الغابات)
	٨ - تطوير الهياكل الأساسية	٣ - حالات التعويض عن التنوع البيولوجي
٤ - قاعدة المعلومات (تقييم الموارد، خطوط الأساس، سيناريوهات المراجع)	٩ - حماية الغابات (من الحرائق والآفات والأمراض، وما إلى ذلك)	٤ - حالات التعويض عن هندسة المناظر
	١٠ - التعليم والتدريب والإرشاد	٥ - حالات التعويض عن الحفاظ على مستجمعات المياه
٥ - وضع نظام للرصد والتحقيق	- صغار الملاك، المجتمعات المحلية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مديرو الغابات	٦ - الخدمات المجمعة
٦ - وضع الضمانات والمبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة للغابات	١١ - البحث والابتكار (زراعة الغابات، الحصاد، الاستخدام)	
٧ - بناء القدرات مبدئيا	١٢ - الصكوك القائمة على السوق وغيرها من الصكوك الطوعية، وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات من جانب صغار الملاك والمجتمع المحلي للغابات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وما إلى ذلك.	
٨ - تصميم البرامج والمشاريع	١٣ - الشراكات بين الشركات والمجتمع المحلي/صغار الملاك	
	١٤ - تنفيذ نظم الرصد والتحقق	

المصدر: Simula, Markku, “Financing flows and needs to implement the non-legally binding instrument on all types of forests”، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.